في عام ١٩٤٤ ، وفي جزيرة « برتين وودز » وضعت معالم نظام النقد الدولي ، الذي ما زالت اسسه العامه وقواعده سارية حتى اليوم . ولقد تداعت الدول لعقد هذا المؤتمر بعد الازمات المالية المتكررة التي رافقت ترك دول العالم لنظام ـ قاعدة الذهب ـ ونتيجة للازمات الاقتصادية العنيفة التي واجهتها دول العالم قبل الحرب العالمية الاولى والثانية. وكانت اهم معالم واهداف صندوق النقد الدولي ((وهو المنظمة التي انشات عقب المؤتمر)) تتلخص في نقاط ثلاث :

اولا : تحديد سعر صرف ثابت بالفترة القصيرة مع امكان تعديله بالفترة الطويلة :

وذلك بان يقوم كل عضو « دولة » بالاتفاق مع الصندوق لتحديد القيمه الاساسية للعملة الوطنية بالنسبة للذهب او الدولار الامريكي « بعد اعتبار ان اونس الذهب = ٣٥ دولار » وهو ما يترتب عليه نشوء علاقات صرف ثابتة بين عملات الدول بالعالم .

ثانيا : الغاء الرقابة على الصرف بالنسبة للمعاملات الجارية :

اي حرية تحويل العملة وذلك فقط بالنسبة للمعاملات التجارية « استيراد وتصدير » وليس بالنسبة للمعاملات الراسمالية « حركة رؤوس الاموال » ، وذلك بهدف فتح المجال واسعا امام حرية التجارة طالما ان هناك اسعار صرف ثابتة مما يؤدي الى تحقيق استقرار وازدهار عالمي (١) . ولكن كان من الواضح ان تحرير التحويلات « النقد » من القيود غير قادر على تحقيق الحرية الاقتصادية المنشودة اذا لم يرافق هذا برفع القيود على حركة السلع والبضائع . من هنا كان من المؤمل ان تسد هذه الثغره ـ منظمة التجارة الدولية ـ كي تتعاون مع الصندوق للتخلص من القيود على نمو التجارة الخارجية

ثالثا : انشاء مال دولي لمد الاعضاء المصابين بعجز في موازين مدفوعاتهم :

اذا كانت صادرات دولة اقل من مستوردانها فهذا لا بد من ان يؤدي الى اختلالات بميزان مدفوعاتها وبالتالي ينعكس على وضعها الاقتصادي العام . وعوضا عن ان تلجا الى تخفيض او رفع عملتها لمعالجة هذا العجز يقرر الصندوق ان يمدها بالقطع النادر حتى تعود توازن ميزان المدفوعات وذلك من اموال الصندوق الذي يساهم الاعضاء جميعا بتمويله .

وحين بدا صندوق النقد الدولي اعماله ، كان من الواضح ان الترميم الذي يجريه الكتوفراطيون على الهيكل العظمي للنظام الراسمالي هو ترميم فاشل في ظل الظروف السياسية العاصفه التي كان يشهدها العالم الثالث ، وفي ظل الورطات السياسية الكبرة التي وقعت بها الامبراطوريات الاستعمارية والتي كانت انعكاساتها الاقتصادية تهدد كل القاعدة الهشة التي اقيم عليها وارتكز عليها بنيان الدول الراسمالية .

وكان من الواضح ايضا ـ منذ البداية ـ ان الدول سلبت حق التحكم بحرية تغيير اسعار عملاتها وخضعت نقديا لعمليات المضاربات الفردية في السوق النقدية ، وصارت عملتها مهددة بالتاثر باي اهتزاز يصيب عملة دولة امبريالية اخرى ، لذا فلقد كان من الضروري لكل دوله ان تحتفظ برصيد ذهبي كان دائما لمواجهه اي طوارىء في ميزان المدفوعات طالما ان صندوق النقد الدولي لا يعد هذه الاعضاء الا نسبة مساهمها فيه فضلا عن خضوعه كليا لسياسات الامبرياليات الاخرى . ومما ان تطور انتاج الذهب كان مختلفا دائما بالمقارنه مع نمو التجارة الدولية لذا فكان لا بد للدول ان تحتفظ بجزء من ارصدتها « المفترض ان تكون ذهبية » في صورة العملات الاساسيه التي تحظى بقبول عام ، لضخامة ارصدة الدول المصدرة لها الذهبية ، ولقدرتها على الايفاء بالالتزامات الدولية . وكان من الواضح ان الدولار هو المرشح الاول ليكون العملة الدولية رقم واحد « الى جانب الاسترليني » وهذا نابع لواقع تطور الاقتصاد الامريكي ، اذ انه يمتاز بقدرته على تحقيق فائض كبير في ميزان المعاملات الجارية .

ولكن هذه النقطة بالذات كانت اول المشاكل المالية النقدية « بعد برتين وودز » التي واجهتها الدول امام الدولار. اذ ان كون الدولار عملة اساسية يجب ان يتوفر منه كميات معقولة خارج حدود الولايات المتحدة . ولكن قدرة الاقتصاد الامريكي الكبير في تحقيق انتاجية صناعية اعلى بكثير مما تحققه انتاجية بقية الدول جعل تصدير الولايات المتحدة اكبر بكثير من استيرادها ، اي خلق فائضا كبيرا ومستمرا في ميزان مدفوعاتها . وهذا لا يساعد امريكا في انسياب نقدها « الدولار » الى الخارج كي يكون عملة دولية معتمدة ، كي يتم تلافي هذا الوضع لا بد ان يكون هناك انسياب دائم لرؤوس الاموال الامريكية الى العالم الخارجي، وهو ما يساعد العالم بنفس الوقت على مواجهة العجز وتكوين الارصدة الدولية . واذا اردنا تعريف الازمة بشكل اكثر وضوحا لقلنا ، ان العالم واجه ازمة دولار في البداية تختلف كليا « عكس » الازمة التي يشهدها الدولار حاليا، اذ انها كانت ازمة ندرة الدولار اي اتجاه مستمر من جانب دول العالم لان يطلب من السلع الامريكية قدر اكبر مما يطلب الشعب الامريكي من سلع العالم الخارجي مما يؤدي الى نقص مستمر في حجم الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة ، على ان لا يعوض هذا الفرق بانسياب رؤوس اموال امريكيه الى الخارج .

ولقد ظهر موضوع « ندرة الدولار » جليا في البلدان الاوروبية ، الا انه لم يظهر في بلدان العالم الثالث التي كانت تحتفظ بميزان مدفوعات فائض مع الولايات المتحدة . وهذا العامل هو ما ساعد الامبراطوريات الاستعمارية « بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا .. » على ان تخفف من حدّة الازمة عن طريق تحويل فائض دولارات مستعمراتها الى ميزانيها الوطنية .

واذا انتقلنا الى واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية سوف نلاحظ ان الازمة بات اكثر وضوحا ، وان ندرة الدولار بات اكثر شيوعا في اوروبا خاصه في ظل انخفاض حجم الاستثمارات الامريكيه في اوروبا بعد الحرب . ولكن تمت مواجهه العجز في موازين مدفوعات الدول الاوروبية تجاه امريكا عن طريقين .

ـ تشجيع امريكا للشركات والافراد على استثمار جزء من اموالهم في مشاريع اقتصادية داخل اوروبا عندما كان الانسياب السابق غير كاف ـ وهو كذلك ـ توجهت الحكومات الاوروبية الى الاقتراض من الولايات المتحدة ، والى الحصول على معونات مالية . ولعب مشروع « مارشال » باعمار اوروبا بعد الحرب دورا كبيرا بهذا المجال ايضا .

وهكذا ... فان استمرار الفائض في ميزان المدفوعات الامريكي ((عبر الميزان التجاري)) وحتى نهاية الخمسينات لم يؤد الى ازمات حادة لاسباب عديدة منها الاستثمارات والمعونات الخاصة والانفاق العسكري . اذ انها لعبت دورا معاكسا وموازنا في وجه الفائض التجاري ثم ما لبثت مشكلة ندرة الدولار ان تلاشت تقريبا .

منذ مطلع الستينات بدات مؤشرات الازمات المالية تنقلب راسا على عقب وذلك يعود الى التغيرات التي اصابت هيكل الاقتصاد العالمي ونشوء كتلة السوق الاوروبيه المشتركه . وكتلة دول العالم الثالث . هذا طبعا الى جانب تعزز مواقع كتلة المعسكر الاشتراكي ادى الى تغيرات طوبله الامد تطبعه الاتاجيه الدوليه للسلع، لعبت الى جانب عوامل عديده اخرى ـ سنذكرها بالتفصيل لاحقا ـ الى ان تظهر مشكله العجز في ميزان المدفوعات الامريكي .

ومع ما نشر هذا البدل في طابع الازمه من استغراب ((من مشكله ندره الدولار الى مشكله فائض الدولار)) خاصه وانه تم في فتره زمنيه صغيره نسبيا ، الا ان اسس نظام ((الاقتصاد الحر)) التي وضعت نظام النقد الدولي الحالي للعمل في عمرها ، ولمنحها المزيد من الدماء في عروقها ، تكاد ان تكون متطابقه مع هذا النهج الانعكاسي لسير الاقتصاد وتطوره .

ما يهمنا من هذا « اي عجز ميزان المدفوعات الامريكي » هو انعكاساته على اوضاع النقد العالمي اذ تبعا للتحليل السابق فان هذا العجز يعتبر وسيله ملائمه لمد الدول الاخرى بما تحتاجه من دولارات ، وهذا سوف يؤدي الى تراكم ارصده من الدولارات لدى كثير من البلدان . وعلاج هذا الوضع هو بان تقوم الولايات المتحده بشراء دولاراتها هذه في مقابل الذهب الذي تملكه « وان كان لذلك انعكاسات على نقطه الدولار وبالتالي نقص الثقة الدوليه فيه » .

ان هذه الحركه التراكميه سوف تؤدي الى استمرار العجز والى انخفاض المركز الصافي للدولار وهذا لا بد ان يدفع العالم الى طلب سداد حقوقه بشكل ارصدة ذهبية بدلا من الدولار ((كما فعلت فرنسا)) وهذا يعني عدم قبول الدولار كعملة دولية . وبالتالي سؤدي الى نقص رصيد امريكا من الذهب وتدهور في قيمه عملتها . وهو ما يهدد نظام النقد في جميع انحاء العالم الراسمالي . وما يهدد بالانعكاس على مجمل الاوضاع الاقتصادية فيه لتشابك العلاقات النقديه والتجاريه بين هذه البلدان، فضلا عن المركز الخاص الذي تحتله الدولار في اطار اقتصاديات كل الدول الراسماليه .

ومن هنا نستطيع ان نفهم الحرص الذي يبذله جميع الدول الراسماليه الاخرى في الحفاظ على مركز الدولار وقيمه ، والمحاولات الدائبه على ان لا تتدهور اسعاره . لان الازمه في النهايه لا تهدد الولايات المتحده فقط بل انها تمس فعليا كل النظام الراسمالي .

ليس المجال هنا للحديث عن اسس بنيان نظام « الاقتصاد الحر » ولكن الحديث عن ازمة النقد العالمية التي التهمت الاسترليني سابقا وسوف تابع سيرها لالتهام الدولار ايضا لا بد من ان ندفعنا للحديث عن هذا النظام . القائم كما نصر منظروه على مبدا ((الحرية الاقتصادية)) وذلك بالرغم من كل الوقائع التي تثبت ان المزاجيه الفردية عاجزة عن تفويت اي ازمة على هذا النظام . وبالرغم من الحد الكبير لهذه الحرية « حتى في اعتى قلاع « النظام الحر »، الولايات المتحدة » كما طرحت نظريا، ان واقع الازمات الذي يمر بها النظام الراسمالي تثبت مرة اخرى صدق كل التحاليل الماركسيه المطروحة حول عجز دافع الربح عن تسيير الاقتصاد سيرا متوازيا ، وتثبت مره اخرى صدق التحليل الماركسي للاقتصاد تشير الى دور المضاربات « بالرغم من كل الراسمالي تكونه والازمات توامين . ويكفي ان عمليات الحد لها))الفردية التي تجري في الاسواق الماليه ودورها في دفع الراسماليه ، وسرعة اكثر من سرعتها الطبيعيه نحو قمرها، حتى نبين دور الحافز الفردي الوحيد في تسيير الاقتصاد ونحو ماذا يسيره .

واذا عدنا الى مشكلة الدولار الامريكي ، وقبل ان نبحث بالاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية الى تخفيض قيمة عملتها بمقدار ١٠٪ وذلك عقب فشل التخفيض الاولي في كانون الاول عام ١٩٧١ وبمقدار ٨،٥٧٪ لتحقيق اغراضه سوف نعرض معنى تخفيض العمله والانعكاسات الاقتصاديه لهذا السلوك الاقتصادي .

عمليا تخفيض سعر اي عمله لاية دولة في العالم سوف يؤدي الى انخفاض اثمان بضائعها بالنسبة للمستهلك الخارجي ، وارتفاع اسعار المستوردات بالنسبة للمواطن في هذه الدوله.

وهذا هو بالاساس الهدف الذي يبغيه الولايات المتحده من تخفيض العمله هذا « وذلك اعتمادا على ان صناعاتها لا تعتمد على المواد الاوليه المستورده سوف ترفع اثمانها » ، اي تغيه زياده حجم الصادرات وتقص حجم المستوردات بهدف اعاده التوازن الى ميزان المدفوعات .

ولقد توصلت الولايات المتحده الى اتخاذ قرار التخفيض هذا ((بالرغم من اثاره النفسيه البالغه السوء على سلوك المضاربين)) بعد فشل الاجراءات التي اتخذها الرئيس نيكسون في شهر اب من عام ١٩٧١ والتي تابت « حسب تعبير صحيفه التايم » اخطر ما واجهه البلاد منذ اكثر من ١٨ عاما ، اي منذ الرئاسة الروزفلتيه . وتتلخص هذه الاجراءات بالنقاط التالية :

١ ـ فرض ضريبة اضافيه بمقدار ١٠٪ على البضائع المستوردة .
٢ ـ تجميد الاجور والاسعار لمدة ٩٠ يوما .
٣ ـ تخفيض المساعدات الخارجيه بمقدار ١٠٪ .
٤ ـ وقف تحويل الدولار الى ذهب في الخارج .
٥ ـ خفض النفقات الحكومية « فصل ٥٪ من موظفي الحكومة الاتحادية » .

واذا عدنا الى قراءه هذه البنود الخمسه ، وبدقه اكبر ، سوف نلاحظ ان الهدف منها عمليا ليس بعيدا اطلاقا عن الهدف من تخفيض قيمة العمله ، والذي يتمثل كما ذكرنا سابقا برفع حجم الصادرات وتقليل حجم المستوردات. ولكن السؤال الذي يطرح . لماذا توجه الرئيس نيكسون وقبل ١٨ شهرا الى هذه الاجراءات كبديل لعمليه تخفيض قيمته . بالرغم مما يوفر هذا التخفيض من تقليل لحجم الصعوبات التي تواجه تطبيق البنود الخمسة السابقه. وبالرغم من ان التخفيض تقيمه الدولار سوف يؤدي الى نتائج مضمونه اكبر من هذه الاجراءات ؟..

تلعب العوامل النفسية في ازمات النقد الحاليه دورا كبيرا . فالثقه بالدولار مع انها ترتبط عند الناس والحكومات بواقع الولايات المتحده الاقتصادي وواقع تطوره . الا انه في النهايه يبقى عامل الثقه الشخصيه بقيمة الدولار من العوامل التي تحدد بالنسبة للفرد او الحكومه الاحتفاظ بالدولار او الاستغناء عنه . اذن لجوء الولايات المتحدة في السابق الى كل الاجراءات كبديل لتخفيض الدولار كان بمثابه تاكيد لجميع الحكومات والافراد ان الولايات المتحده لن تخفض الدولار . ولكنها ستبذل كل الجهود « باوضاعها الداخليه » للحفاظ على قيمه الدولار الرسميه . وبالتالي تعمل على تعزيز الثقه بالدولار ، وتدفع الناس الى الاحتفاظ به وهو ما يساعد جدتا في تجاوز الازمه . ولكن الفشل الذي اصاب سياسه نيكسون الاقتصاديه وازدياد العجز بميزان المدفوعات الامريكي بالرغم من كل هذه الاجراءات ادى الى هبوط غريب من نوعه في اسعار الدولار بالاسواق العالميه الماليه . وادى عمليا الى انهيار الثقه في الدولار . لذا لم تعد من المهم لامريكا الحفاظ على الشعور النفسي عند الناس حول الدولار طالما هذه الثقه مهدرة اساسا . ومن هنا توجهت الى اجراء جذري (؟) لمعالجة جذريه لاوضاع ميزان مدفوعاتها « كمعكر على المدى الطويل » بغض النظر عن الاثار الاتيه التي يمكن ان تنجم عن الموضوع . اذن .. خفضت امريكا سعر الدولار للمره الثانيه . واذا كانت اولاها « كانون الاول ١٩٧١ » دليلا على فشل سياسة نيكسون في تحقيق فائض بميزان المدفوعات . فان ثانيها تثبت مرة اخرى فشل التخفيض الاولي في تحقيق ورفع القدرة التنافسيه للبضائع الامريكية داخل اسواق اوروبا . وهو ما يطرح التساؤل مجددا حول فعالية التخفيض الثاني ايضا ...

هذه النقطة تدفعنا للحديث عن الازمه المالية من زاويه اخرى ، في الواقع ان امريكا ليست دوله فقيره . وان الازمه الحاليه هي من النوع الضحك المبكي وهي مره اخرى دليل على لا عقلانيه الاقتصاد . اذ ان كميه الدولارات المحفوظه لدى البنوك المركزيه ولحساب الافراد في البنوك والمؤسسات الدوليه . وهي التي تمثل مطلوبات العالم عن الانتاج الامريكي تبلغ « ١١٠ » الاف مليون دولار . وهي في الحقيقة لا تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الامريكي ، اذ انها لا تزيد عن نسبه ٩٪ فقط من الدخل القومي الامريكي. اي لو شاء كل صاحب دولار خارج الولايات المتحدة شراء بضائع في مقابل دولاراته منها لما حصل الجميع الا على اكثر من ٩٪ من مجموع انتاج السلع والخدمات في امريكا . ولكن المشكله ان حاملي هذه الدولارات « لعوامل معقده » لا يريدون شراء السلع الامريكيه . اي لا يريدون الاستيراد من الولايات المتحده . وبالتالي هذه « ١١٠ » الاف مليون دولار تظل خارج حدود امريكا ، وبين يدي المضاربين الذين يلعبون على احتمال انخفاض سعر الدولار عن طريق رفع اسعار العملات الاخرى . وهو ما يقود بالتالي الى ازمه دولار حقيقيه .

اذن مشكله الدولار مربوطه الى حد كبير بالدور « الذكي » الذي يلعبه المضاربون في الاسواق الماليه . والذين يتحكمون الى درجه عاليه باسعار العملات ويحققون ارباحا من خلال الفروقات التي تصيب اسعارها وذلك بشرائها عند انخفاض الاسعار ثم المضاربه عليها وبيعها بعد ان ترتفع هذه الاسعار . وحرية المضاربين بهذا العمل « وان اصابها حد كبير » امر ليس طارىء ، ولكنه من صلب سياسه الاقتصاد « الحر » ، واي حد لهذه « الحرية » سوف يعني بالواقع التخلي عن اهم دافع لتطبيق هذا النظام . وسوف يؤدي لمقاتيا لهدم الفكرة الشهيرة التي تنادي بها « ادم سمث » ابو النظام الراسمالي . بان المصلحة الفرديه تسير تلقائيا نحو المصلحة الجماعية وبان هناك تطابقا بين المصلحتين . ان الاقتصاد العالمي يدفع الان غاليا ثمن هذه الفكرة الديماغوجية ، وثمن الورطات التي قادة النظام الراسمالي اليها .

نعود الان الى الحديث عن الاسباب العمليه التي دفعت الولايات المتحدة الى تخفيض قيمه عملتها بمقدار ١٠٪ . من ابرز هذه الاسباب :

١ ـ انخفاض صافي احتياطي امريكا من الذهب الى ٩،٩٦ بليون ، ومن المعروف ان الولايات المتحدة كانت واثقه تماما من انها لن تجعل هذا الاحتياطي ينخفض الى اقل من (١٠) بليون .

٢ ـ ميزان التجاره الخارجي ، استمر في الانخفاض وذلك بسبب ارتفاع حجم المستوردات عن الصادرات وهو ما انعكس على العجز الذي اصاب ميزان المدفوعات ، وبلغ هذا العجز ٦ الاف مليون دولار فقط في عام ١٩٧٢ .

٣ ـ ارتفاع اسعار الذهب (اي انخفاض قيمة الدولار) ، فلقد بلغت الاسعار في الاسواق الاوروبية « الحرة » ٢،٢٢ دولارا للاونس الواحد علما ان السعر الرسمي (٣٥ دولارا للاونس قبل التخفيض الاولي) وهو السعر الذي استمرت البنوك المركزيه العمل على اساسه . حتى صدور القرارات الامريكيه بوقف تحويل الدولار الى ذهب في خارج الولايات المتحدة في شهر اب ١٩٧١ وقبل جعل اونس الذهب = ٣٨ دولارا في كانون الاول من عام ١٩٧١ .

٤ ـ ضعف الدولار في داخل الولايات المتحده ، وهذا يعني ان زياده الدخل كان يقابله ارتفاع في الاسعار (اي حركة تضخمية) تفوق زياده الدخل ، وهو ما ينعكس بإضعاف القيمه الشرائيه للدولار .

٥ ـ المنافسه القويه التي ظهرت في الفتره الاخيرة من البضائع الاجنبيه للبضائع الامريكية ، وبشكل خاص من الانتاج الالماني والياباني ، وحتى ان هذه المنافسه كانت داخل الحدود الامريكيه ، تبعا للظروف الاقتصادية الخاصة التي تعيشها صناعات كلا هذين البلدين . وكمثال على هذا فان اليابان باعت من السلع الى الولايات المتحده عام ١٩٧٠ فقط سلع تفوق بمقدار ١٠٠٠ مليون دولار عن قيمة السلع التي اشترتها منها ، اي ان الميزان التجاري للولايات المتحده مع اليابان كان خاسرا بمقدار ١٠٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٧٠ . ولقد بلغ العجز هذا في عام ١٩٧٢ اربعه اضعافه اي ٤٠٠٠ مليون دولار . اما بالنسبه الى المانيا فقد بلغت الفوائض التي حققها في الفتره الماضيه ٢٠ الف مليون دولار . وهذا ما كان ينعكس على وضع الميزان التجاري لامريكا اذ ارتفع حجم العجز فيه من ٦،٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ٦،٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ .

٦ ـ ضخامه الانفاق الامريكي في الخارج (الانفاق غير المنتج) على القواعد العسكرية ، ومساعدات حماية الانظمه العميلة، والانفاق على الحلفاء .. الخ .. الخ ولقد وصل هذا الانفاق في عام ١٩٧٠ فقط ٣،٤ بليون دولار . اضافة الى الورطات العسكريه التي وقعت بها الولايات المتحدة ، اذ ارهقت حرب فيتنام كاهل الاقتصاد الامريكي . فلقد انفقت امريكا هناك وفقط خلال ١٩٧٠ مبلغ ١،٥ بليون دولار .

٧ ـ توقف الانتاجية الامريكية عن النمو بين منتصف ١٩٦٨ ومنتصف عام ١٩٧٠ وهو ما نتج عنه وجود فرق بنسبة ٥٪ بين الانتاج الحالي للعامل وبين ما يجب ان يكون عليه لو استمر النمو الطبيعي للانتاجية وبمقارنة هذا مع ازدياد الانتاجية في اليابان مثلا التي بلغت عام ١٩٧٠ ١٤٪ مما ادى الى ارتفاع بالاجور بلغ ١٨٪ . وهذا ما ينعكس على اوضاع الادخار . اذ بلغ ما ادخره اليابانيون من دخولهم ١٩،٤٪ عام ١٩٧٠ بينما لم تتجاوز هذه النسبة في الولايات المتحدة ٧٪ .

٨ ـ ارتفاع نسبة البطالة الى رقم قياسي وصل الى حدود ٦٪ في العام الماضي .

٩ ـ ارتفاع نسبه ما ينفقه السواح في الخارج ، اذ بلغ ما انفقه الامريكون عام ١٩٦٩ في الخارج حوالي ٣،٤ بليون دولار . اضافة الى النزيف الهائل للاموال عن طريق الشركات الصناعية الامريكية الى الخارج . اذ ارتفع هذا المعدل بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ بمعدل ٤،٥ بليون دولار سنويا . كل هذه العوامل لعبت دورا في ان يصل عجز ميزان المدفوعات الامريكي الى رقم قياسي ٦ الاف مليون دولار للعام الماضي فقط .

وكل هذا انعكس بالطبع على مركز ووضع الدولار كعملة تتمتع بالثقه الدولية .

والسؤال الذي يطرح الان ..

ما هي الدول التي كانت اكثر تاثرا بالقرار الامريكي لتخفيض الدولار ؟..

بشكل عام . كل الدول التي كانت اسعار عملاتها مرتكزه على تغطية مؤلفة الى حد كبير من الدولارات اصيبت بخسارة تعادل مقدار التخفيض الرسمي الذي اعلنت عنه امريكا . وكل الدول التي تعتمد الذهب (اي نسبة عالية منه) في تغطية عملتها اصابت بعض الربح . اذ ان خفض قيمة الدولار يعني في الواقع رفع اسعار الذهب . وهو ما ينعكس على الدول المنتجه للذهب ايضا (جنوب افريقيا ، الاتحاد السوفياتي) . فضلا عن ان كل الدول المعاقده على صفقات تجارية تسدد بالدولار حققت كسبا نتيجه انخفاض قيمة الاخير، مثلا (صفقه القمح الروسية الامريكية) .

اذن اصبح من الواضح ان الدول التي اصابت اكبر الخسائر هي الدول التي عملت على مساعدة الولايات المتحده لتجاوز ازمتها .

مثلا فرنسا وفي عهد ديغول استبدلت كل الدولارات التي تحوزتها في مقابل الذهب من الولايات المتحده . اعتمادا على (ان الذهب لا جنسية له) على حد تعبير ديغول . وبالتالي ربما كانت فرنسا هي اكثر الدول الاقل تاثرا بالخفيض من الدول الغربية بينما بالنسبة الى المانيا فلقد تلقت مشتريات البنك المركزي الالماني خلال اسبوع (قبل قرار التخفيض مباشرة) ٣ الاف مليون دولار . وبالنسبة لليابان فلقد ساندت الدولار بمشتريات بلغت ١٢،٠ مليون دولار . ولقد انخفضت قيمه كل هذه الدولارات التي اشترتها . وبالطبع تلعب الاعتبارات السياسية دورا كبيرا في توجيه هذه السياسات الاقتصادية . اذ ان هذه الاعتبارات السياسية تبقى المبرر الوحيد للتضحيات التي تقدمها (المانيا واليابان) لاستمرار امبراطوريه الدولار المهالكة . فضلا عن ان انهيار الدولار (وهو ما يخشاه الجميع) يهدد كامل النظام الراسمالي ، ولن تبقى اثاره محصوره مطلقا داخل حدود الولايات المتحدة . مما يبرر هذه المساندة .

اخيرا .. نظام النقد العالمي لن يستمر على هذا الشكل . ولا بد من ان يوضع اسس اكثر سلامة في سبيل استمراره وبقائه وجها من وجوه سيطرة الطغمة المالية . ولكن اي تعديل على النظام الحالي لن يكون الا (كما يؤكد منظرو النظام) بالحد اكثر فاكثر من قدرة الحكومات الوطنية بالتحكم في تغيرات اسعار عملاتها وترك هذا الموضوع لمؤسسات دولية . ولن يكون الا بالحد ايضا من تحرك المضاربين في الاسواق المالية وتقييد تاثيرهم على الاسعار العالمية . وبالحد ايضا من تاثير عمله الدولة الاقوى على عملة الدوله الاضعف ..

ان عملية « الترقيع » التي سيبدلها منظرو النظام الراسمالي على نظام النقد الدولي ، بالحد من المزاجية الفردية وبالحد من الدافع الفردي (الربح) في تسيير الاقتصاد لن يكون الا داخل اطار التاكيد اكثر فاكثر على ان الوصول للمصلحة الجماعية طريقه الملكيه الجماعية فقط. وان كل المحاولات لتحقيق الراسمالية بدماء جديدة ستصاب بالفشل لان الراسمالية باتت رجعية مرة والى الابد ■■